الثورة
الخميس 3 رجب 1433 هـ - 24 مايو 2012م العـدد (17355)

في افتتاح الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن بالرياض

رئيس الوزراء يثمن جهود الدول الشقيقة والصديقة ودعمها المتواصل للعملية السياسية في اليمن

نأمل من أصدقاء اليمن الالتزام بتقديم الدعم اللازم للإيفاء بمتطلبات المرحلة الانتقالية

المبادرة الخليجية جاءت لتوفر حلاً يضمن أقصى الممكن وأدنى المطلوب للتغيير والإصلاح

■ ،،الرياض/ سبأ

بدأت صباح أمس في العاصمة السعودية الرياض أعمال الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة أصدقاء اليمن بمشاركة ٤٢ دولة من الدول الشقيقة والصديقة وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية .

وفي الجلسة الافتتاحية ألقى رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة كلمة أشار فيها إلى أن اجتماع أصدقاء اليمن الثالث قد تأخر موعد انعقاده لأكثر من عام، بسبب الأوضاع الصعبة والمعقدة التي مرت بها اليمن خلال العام الماضي جراء نزول الملايين من الشباب وغيرهم من المواطنين اليمنيين إلى ساحات الاعتصام للاحتجاج والتظاهر سلمياً تعبيراً عن توقهم إلى تغيير نظام الحكم الفاسد وإقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة على أساس من المواطنة المتساوية وسيادة النظام والقانون ينعم في ظلالها الشعب كل الشعب بالحرية والعدالة والأمن والاستقرار والرخاء والازدهار.

وأوضح انه بالرغم من المخاوف الشديدة، التي انتابت الأشقاء والأصدقاء، على اليمن من الإنزلاق نحو حرب أهلية والسير نحو المجهول فقد أمكن تحاشي ذلك بفضل عوامل داخلية وخارجية ساهمت في ضبط مسار إيقاع الأوضاع ومنعها من الانفلات كلياً نتيجة محاصرة نوازع القمع والحد من الإمعان في ممارسة العنف.. مبينا أن مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي جاءت لتوفر حلاً يضمن أقصى الممكن وأدنى المطلوب من حيث تلبيتها لمطالب التغيير والإصلاح ونقل السلطة بصورة سلمية عبر انتخابات رئاسية مبكرة فيما ساهم الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر بعدئذ في مساعدتنا في صياغة الآلية التنفيذية المزمنة لتلك المبادرة.

وثمن الأخ باسندوة تثمينا عاليا الجهود الكبيرة والخيرة التي بذلتها الدول الشقيقة والصديقة من أجل إخراج اليمن من دائرة الخطر إلى حد كبير، وتقدير دعمها المتواصل للعملية السياسية التي مازال يجري تنفيذها في اليمن.

وقال" بقدر ما يشعر اليمنيون بالإرتياح لما توصلت إليه القوى السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة من اتفاق، وبقدر ما يثمنون للمجتمع الدولي دعمه لهذا الاتفاق فإن اليمنيين يستشعرون بأنهم مطالبون بترجمة هذا الاتفاق على أرض الواقع بما في ذلك التنفيذ الحثيث لإجراءات نقل السلطة كلياً بطريقة سلمية إلى الشرعية الجديدة التي يقف على رأسها الرئيس المنتخب الأخ/عبدربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني.. غير أن ثمة عراقيل مفتعلة مازالت تعترض طريقهم".

وأضاف " لاشك أنكم تدركون خطورة الأوضاع التي آل إليها اليمن خلال الأعوام الماضية وهو ما دعا العديد من دولكم الشقيقة والصديقة لتكوين مجموعة أصدقاء اليمن لدعمه تنموياً وأمنياً ،وهذا يكفيني مؤونة الإسهاب في شرح معالم الحالة المحزنة التي وصل إليها اليمن وحجم التركة الثقيلة التي ورثتها حكومة الوفاق الوطني من وضع اقتصادي متدهور ومثقل بالفساد وسوء الإدارة وتدهور معدلات النمو في كل القطاعات الانتاجية".

وأوضح رئيس مجلس الوزراء انه إزاء هذا الوضع تم إعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٣م كخطة تنموية قصيرة الأجل تهدف إلى إنعاش الوضع الاقتصادي واستقرار الوضع الأمني والاجتماعي والسياسي.. مبينا أن هذه الخطة تتضمن قائمة مشاريع تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والإنسانية والإصلاحات الوطنية.

وأشار إلى أن اليمن يعوّل على أشقائه وأصدقائه في المساهمة في تمويل المشاريع التي تضمنتها الخطة لكي يتمكن اليمن من أن ينفض عن كاهله أعباء الماضي ويواكب مسيرة التقدم التي يشهدها العالم.

وقال" لقد كان المجتمع الدولي بالفعل كريماً مع اليمن إذ أبدى رغبة قوية في دعمه وتقديم العون له".

وأردف قائلا :" ويقتضي واجب الوفاء مني هنا أن اعبر عن أسمى آيات الشكر والعرفان لحكومة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود التي أسرعت في تقديم العون لنا خلال الأشهر الماضية، آذ منحت اليمن قدرا كبيرا من احتياجاته النفطية، كما أننا نقدر عاليا استعداد مجموعة أصدقاء اليمن لمساعدتنا على تجاوز الضائقة الاقتصادية التي نمر بها وفتح سُبل النهوض الاقتصادي والمعيشي لمواطنينا، وما من شك في أن هذا الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن يمثل خطوة مهمة في طريق بناء مستقبل جديد للشعب اليمني".

ولفت الأخ باسندوة إلى تحقيق النهوض الاقتصادي لا يمكن أن يأتي بمعزل عن تحقيق الأمن والاستقرار واستعادة وظائف الدولة الوطنية ووحدة قيادة مؤسساتها وإنجاح مسيرة الحوار الوطني الشامل ووضع معالجات ناجعة للقضية الجنوبية ومعالجة تداعيات حروب صعدة وتطوير النظام السياسي وبناء أسس حقيقية لدولة وطنية حديثة يسودها القانون وترعى حقوق المواطنة المتساوية وخلق بيئة ملائمة لازدهار الممارسات الديمقراطية وضمان حرية ونزاهة الانتخابات ومحاربة الفساد والإرهاب وتأمين الشروط والظروف اللازمة للتعايش بين الاتجاهات السياسة والثقافية المتنوعة، وإنجاز رؤية للتعديلات الدستورية يتم التوافق عليها.. مؤكدا أن كل هذه الأمور وغيرها مرهونٌ تحقيقها بنجاح الحوار الوطني الشامل الذي لن نألو جهدا في توفير أجواء بناءة لإجرائه وانجاحه، ومساعدة جميع الأطراف -بدُون اسْتثناء- للمشاركة فيه.

وبين رئيس الوزراء أن تلك القضايا تلامس هموم اليمنيين ومطالبهم الحقيقية علاوة على أنها تمثل السبيل القويم لبناء مستقبل مضمون وآمن لليمن، لا يحقق له الاستقرار والنماء الداخلي فحسب بل ويمنحه فرصة للاضطلاع بدور هام وبناء في صيانة الأمن في المنطقة والعالم بحكم أنه يشغل موقعًا مهما يمكّنه من المساهمة في تنمية التعاون والمصالح المتبادلة بين الدول.

واستعرض ماتم انجازه من بنود المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة، ومنها تشكيل حكومة الوفاق الوطني وإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة، وبدء التحضيرات لعقد مؤتمر الحوار الوطني من خلال اتخاذ الخطوة الأولى في هذا المضمار المتمثلة في تشكيل لجنة الاتصال بهدف إشراك كافة الأطراف وسوف يلي ذلك تشكيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني".

وقال" وفيما يخص المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية فقد قدمت وزارة الشؤون القانونية صيغة قانون يسعى إلى تحقيق مصالحة وطنية شاملة ويشمل جبر الضرر.. وقد وقف مجلس الوزراء أمام مشروع هذا القانون وسيتم طرحه على البرلمان لاعتماده تمهيدا لإصداره بقرار من رئيس الجمهورية توطئة لتنفيذه قبل نهاية العام الحالي.. موضحا أنه وعقب انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني سيتم تشكيل لجنة دستورية تتولى صياغة مشروع دستور جديد يحدد شكل النظام السياسي للبلاد وطبيعة وشكل الدولة اليمنية حتى يتم طرحه للاستفتاء الشعبي، وعند نهاية الفترة الانتقالية سيتم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفقا للدستور الجديد".

?ولفت الاخ باسندوة إلى ما واجهته اليمن في الأشهر الأخيرة من تزايد خطير في الأنشطة الإرهابية لما يسمى بأنصار الشريعة، والذي زاد من خطورتها الانقسام الحاصل في وحدات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وعدم خضوعها لقيادة موحدة وبروز محاولات لإعاقة الاجراءات والتعيينات العسكرية والأمنية الصادرة عن رئيس الجمهورية الأخ/عبدربه منصور هادي -القائد الأعلى للقوات المسلحة-.. مشيرا إلى أن هذا التزايد الخطير للنشاط الإرهابي أخذ في الانحسار جراء المواجهات البطولية التي تخوضها العديد من الوحدات العسكرية ولجان المقاومة الشعبية التي انخرط في سلكها المواطنون وقد بدأت هذه المواجهات تؤتي أكلها بفعل الإرادة السياسية الوطنية الصادقة والجادة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

وقال" وهنا اسمحوا لي بأن أذكركم بما حدث في صنعاء يوم أمس الأول من تفجير مروع راح ضحيته المئات من الشهداء والجرحى ما يستدعي منكم أن تولوا اليمن المزيد من اهتمامكم".

واعتبر رئيس مجلس الوزراء الشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون والدول الخمس دائمة العضوية وأوروبا انموذجا يحتذى به في بناء علاقة تتسم بالثقة المتبادلة والحرص على مصلحة اليمن.. وقال" ونحن اليوم نريد أن نؤكد تصميمنا على مواصلة السير مع أصدقاء اليمن في نفس الطريق، وليس أدل على ذلك من التزامنا الأكيد بمتابعة تنفيذ ما تبقى من بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وصولاً إلى الانتخابات النيابية والرئاسية في فبراير ٢٠١٤م. ويحدونا الأمل بأن يلتزم الأشقاء والأصدقاء بتقديم الدعم السياسي والتنموي اللازم ليُمكّننا من تجاوز المرحلة الانتقالية ودعم الاقتصاد اليمني والبرنامج الإنمائي بالإضافة إلى دعم العجز في ميزانية الدولة والعمل وفق مبدأ المرونة والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل مع متطلبات المرحلة الانتقالية، حرصاً على تعزيز مناخات الثقة والاخاء بين أفراد الشعب اليمني من خلال التخفيف من معاناتهم الحياتية ورفع مستويات معيشتهم".

وأعرب عن ثقته من أنهم يدركون خطورة وحساسية المرحلة التي يمر بها اليمن ويقدرون أهمية العمل السريع والفاعل؛ سيما وأن الشعب اليمني يرنو إلى استمرار أشقائه وأصدقائه في الوقوف إلى جانبه.. مؤكدا أن اليمن اليوم يحتاج إلى الكثير والكثير كي يستعيد عافيته ويتجاوز كل المخاطر التي لا زالت تتهدده.

ونقل الأخ رئيس الوزراء في سياق كلمته إلى خادم الحرمين الشريفين: الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير: نائف بن عبدالعزيز، تحيات فخامة الرئيس/ عبدربه منصور هادي – رئيس الجمهورية.. معربا عن جزيل الشكر والامتنان إلى صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل – وزير خارجية المملكة العربية السعودية الشقيقة – لما بذله هو ووزارة الخارجية السعودية من جهود مضنية في سبيل الإعداد لهذا الاجتماع وعلى استضافة المملكة للاجتماع في عاصمتها الجميلة الرياض.

كما عبر عن شكره لوزير خارجية المملكة المتحدة الصديقة وليم هيج وزميليه الستر برث وألن دنكن ومعاونيهم على كل ما قاموا به في سبيل التحضير لانعقاد هذا اللقاء.. مشيدا بأدوار ومقترحات سفراء الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء اليمن المعتمدين لدى بلادنا انطلاقاً من حرصهم على تأمين النجاح لهذا الاجتماع.

وقال " كما أود كذلك أن أشيد بما أبدته وتبديه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الشقيقة وأمين عام المجلس معالي الدكتور/عبداللطيف بن راشد الزياني من اهتمام باليمن، كما يتعين علي أن أزجي الشكر أيضاً لكم جميعاً ومن خلالكم لحكومات دولكم على حضوركم ومشاركتكم في اجتماعنا هذا".

من جانبه اعلن وزير الخارجية السعودية صاحب السمو الملكي الامير سعود الفيصل تعهد بلاده بتقديم ثلاثة مليارات و٢٥٠ مليون دولار لدعم اليمن .

وقال في كلمته الافتتاحية بالاجتماع : " حرصا من المملكة على أمن واستقرار ونمو اليمن الشقيق فإنها ستقدم مبلغ ثلاثة مليارات ومائتين وخمسين مليون دولار أمريكي مساهمة منها في دعم المشاريع الإنمائية التي سيتم الاتفاق عليها من الجانب اليمني وفق الخطة الانتقالية المقدمة من الحكومة اليمنية ، تشمل دعم كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية إلى جانب تمويل وضمان صادرات سعودية وديعة في البنك المركزي اليمني " .

وأشاد الفيصل بالدور البارز الذي يقوم به مجلس التنسيق السعودي اليمني في دعم وتمويل العديد من المشاريع والبرامج التنموية المختلفة التي تم انجازها في اليمن .

وأعلن ترحيب المملكة باستضافة مؤتمر المانحين القادم والذي اقترح أن يتم عقده خلال الفترة من ٢٧ - ٣٠ يونيو القادم .

وأعرب وزير الخارجية السعودي عن أمله في أن يخرج هذا الاجتماع بنتائج ملموسة تتواكب ومستوى الصعوبات والمخاطر والتحديات التي يمر بها الشعب اليمني ودعمه لطموحاته وتطلعاته ومساعدته لمواجهة الإرهاب والتهديدات الأمنية.. معبرا عن صادق التعازي والمواساة لليمن حكومة وشعبا لاستشهاد وإصابة عدد من رجال القوات المسلحة والأمن في العملية الإرهابية التي ارتكبتها فئة مجرمة في ميدان السبعين بصنعاء يوم الاثنين الماضي والتي يجب أن تزيدنا إصرارا وعزما على دعم اليمن.

وقال" اليمن دولة ذات حضارة أصيلة وتاريخ عريق وليست حالة تبحث على الأسى والإحباط، فالإنسان اليمني خلاق وملتزم بالمساهمة في بناء وطنه ويستحق كل المساعدة والدعم، ولهذا فان أمن واستقرار وتنمية اليمن هي مسئولية دولية ومردودها على الأمن الدولي مبرر للالتزام الدولي في تلبية متطلبات التنمية في المشاريع التنموية لدعم برامج المرحلة الانتقالية، وتم الاتفاق في أوائل شهر مايو الحالي على أن يتم حالاً استئناف العمل على تنفيذ البرامج والمشاريع التي توقفت بسبب الأزمة، والتي تتجاوز قيمتها (٦٠٠) مليون دولار. كما تم الاتفاق على العمل، على بدء تنفيذ مشاريع تنموية أخرى خلال العام الحالي ، تبلغ قيمتها أكثر من (٧٥٠) مليون دولار.

وأوضح بأن الاتفاق يشمل مشاريع وبرامج للصندوق الاجتماعي للتنمية، وبناء وتأهيل عدد من المستشفيات، وبناء وتعزيز محطات الكهرباء، وبرنامج الطرق الريفية، وتطوير عدد من الموانئ وبناء، وتجهيز المعاهد الفنية، وتمويل مشاريع في برنامج الأشغال العامة. وقال عندما يتم تنفيذ هذا الاتفاق خلال هذا العام فإن ذلك سيساعد الحكومة على تنفيذ البرنامج المرحلي، ويساعد في الوقت نفسه على تخفيض عجز موازنة الدولة للعام الحالي ٢٠١٢.

وأعرب الامين العام لمجلس التعاون في ختام مداخلته عن تطلعه أن يحذو أصدقاء اليمن نفس الأسلوب وأن يتم الاتفاق، في أقرب فرصة ممكنة على خطوات عملية واضحة، لمساعدة الحكومة اليمنية على تحقيق هذا البرنامج الانتقالي، واستعادة قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية ومواجهة الاحتياجات التنموية والإنسانية التي أصبحت أكثر إلحاحاً بعد الأزمة التي عصفت باليمن، وإعادة الأمل للمواطن اليمني في مستقبل أفضل.

الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي أشار من جهته إلى تأكيدات القمة العربية الأخيرة التي عقدت في بغداد نهاية مارس بالالتزام بالحفاظ على وحدة اليمن باعتبارها انجازا كبيرا لا يمكن التفريط أو التهاون بشأنه .. مؤكدا استعداد الجامعة لتقديم المساعدة التقنية للتحضير لانتخابات اليمنية عام ٢٠١٤م والمشاركة في متابعة هذه الانتخابات .

ودعا العربي أصدقاء اليمن والمجتمع الدولي بشكل عام إلى اتخاذ موقف إزاء أوضاع اليمن ودعمه في مختلف المجالات .

وأكد استعداد الجامعة العربية توفير كافة السبل المتاحة لدعم خطوات الاصلاح في اليمن ودعم الحوار الوطني الشامل الذي يستتبع أحدا وسيتناول كافة القضايا التي تهم اليمنيين بهدف التوصل إلى رؤية يمنية موحدة تجاه حاضر ومستقبل البلاد قائمة على احترام وحدة اليمن باعتبارها انجازاً كبيراً لا يمكن التفريط فيه أو التهاون بشأنه.

ولفت إلى الآليات التي تم استعراضها في هذا الاجتماع جديرة بالنظر والتطبيق وقادرة على المساهمة الفعالة في تحسين الأوضاع وكفيلة بتحقيق أهدافها المرجوة اذا ما توافرت الإرادة القوية والنية الصادقة لتنفيذها.. مؤكدا أن هذه الأمور تتطلب دعما قويا والتزاما أكيدا من قبل دول أصدقاء اليمن وتقديم الدعم له انطلاقا من الحرص على تعزيز أمنه واستقراره وتحسين اقتصاده والتصدي للإرهاب بكافة أشكاله.

وألقى عدد من رؤساء الوفود المشاركة من الدول والمنظمات الأعضاء في مجموعة أصدقاء اليمن كلمات عبرت في مجملها عن التزام المجتمع الدولي بدعم ومساندة جهود حكومة الوفاق الوطني والتعاون الكامل مع اليمن للقضاء كافة على الإرهاب .. مؤكدين حرصهم الكامل على تقديم كافة أوجه الدعم الممكن لمواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية والسياسية التي تواجهها اليمن في الفترة الراهنة، بما في ذلك إنجاح عملية الانتقال السياسي وتحقيق التغيير المنشود الذي يلبي تطلعات أبناء اليمن.

وخلال الاجتماع استعرض وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي الخطة الانتقالية السياسية التي تناولت الأزمة التي شهدها اليمن منذ مطلع العام الماضي ٢٠١١م وتداعياتها السلبية على مختلف المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ..

وأوضحت الخطة أن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ جاءت لتشكل خارطة طريق لخروج اليمن من أزمته وإيصاله إلى بر الأمان .

وأشارت إلى أن العملية الانتقالية تتألف ، وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، من مرحلتين: الأولى بدأت مع توقيع المبادرة وانتهت مع تنصيب الرئيس عبدربه منصور هادي عقب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في ٢١ فبراير ٢٠١٢ ، وبدأت المرحلة الثانية وستنتهي بإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في فبراير ٢٠١٤ وفقاً للدستور الجديد الذي سيكون قد تم التوصل إلى صياغته قبل هذا التاريخ.

وأشارت الخطة إلى أن الأطراف المتوافقة قد اجتازت المرحلة الأولى من المبادرة التي تحقق فيها تشكيل حكومة الوفاق الوطني والانتخابات الرئاسية المبكرة، إلا أن أجزاء من استحقاقات المرحلة الأولى لم يتم تنفيذها وقُبل بتأجيلها للمرحلة الثانية وبالذات فيما يتعلق بإزالة عناصر التوتر واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبذلك مثلت هذه الأمور عناصر إضافية لما يجب إنجازه في المرحلة الثانية.

وأكدت الخطة أن اليمن قد دخل بعد إنجاز الانتخابات الرئاسية المبكرة المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي المرحلة الأصعب والأطول والتي سيتم خلالها مناقشة العديد من الملفات الهامة وفي مقدمتها إجراء مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي لن يستثني أحداً كونه سيشمل كل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي والحوثيون والأحزاب الناشئة وتلك التي لم تنضو إلى أي من طرفي الحكم، وممثلون عن المجتمع المدني والمرأة.

ويهدف المؤتمر إلى جمع كل اليمنيين على طاولة واحدة للتحاور حول القضايا كافة، وعلى أساس أمن واستقرار ووحدة اليمن، وسيشمل الحوار: القضية الجنوبية، قضية صعدة، المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، عملية صياغة الدستور، وشكل النظام السياسي، وقانون الانتخابات.. وذلك بهدف الخروج بحلول لكافة القضايا المطروحة على بساط البحث وبما يفضي إلى تجاوز الخلافات والخروج بحلول شاملة من أجل بناء الدولة اليمنية المدنية الحديثة دولة العدالة والقانون.

وأشارت الخطة إلى انه سيتم عقب انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني تشكيل لجنة تضطلع بصياغة مشروع دستور جديد يُطرح للاستفتاء، وسيحدد الدستور الجديد شكل النظام السياسي للبلاد كنظام برلماني أو كنظام سياسي، والذي بموجبه سيتحدد نوع الانتخابات القادمة، كما سيحدد الدستور الجديد شكل النظام الإداري للبلاد بما يكفل التوزيع الشامل والعادل للسلطة والثروة.

وبعد الفراغ من صياغة الدستور الجديد والاتفاق على شكل النظام السياسي للبلاد أيضاً، وبعد انتهاء المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية في ٢١ فبراير ٢٠١٤، سيتم الترتيب لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفقاً للدستور الجديد وبما يفضي إلى إيجاد برلمان ورئيس جديدين للبلاد للمضي باليمن نحو الأمن والاستقرار والتنمية وبناء الدولة اليمنية الحديثة. كما سيتم خلال نفس الفترة صياغة قانون الانتخابات الجديد والبدء في إعداد سجل انتخابي جديد أيضاً.

وتطرقت الخطة إلى تحديات العملية السياسية وأكدت أن اليمن لا يزال يواجه جملة من التحديات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية، والتي تهدد من وقت لآخر بعودة الأزمة إلى المربع الأول، وهي بلاشك تلقي بظلالها على العملية السياسية الجارية.

وأوضحت أن من ابرز التحديات عدم التمكن حتى الآن من تهيئة الأجواء المناسبة للحوار الوطني واتخاذ خطوات تعزيز الثقة بين الأطراف بالإضافة إلى استمرار المماحكة بين مختلف الأطراف السياسية ، و استمرار بعض وسائل الإعلام الحزبية في ممارسة خطاب إعلامي مستفز من خلال التحريض والتراشق الإعلامي الذي يبث روح العداء بين المواطنين على تنقية الأجواء لإجراء الحوار.. وكذا تفاقم الوضع الاقتصادي المتردي واستمرار تصاعد والعجز في ميزانية الدولة.

بالإضافة إلى التحديات الأمنية المتمثلة في مناطق شمال الشمال (صعدة) والجنوب (الحراك) وتصاعد وتوسع نشاط القاعدة ، استمرار أعمال التخريب والاعتداء على خطوط الكهرباء وأنابيب النفط وقطع الطرقات، برغم الجهود الكبيرة التي تقوم بها الحكومة لوقف تلك الأعمال الإجرامية.

وتحديات الوضع الإنساني وتنامي أعداد النازحين نتيجة الأزمة ونشاط تنظيم القاعدة والذين وصل عددهم إلى ما يزيد عن خمسمائة ألف نازح، وكذلك اللاجئين من القرن الأفريقي الذين وصل عددهم إلى نحو مليون لاجئ.

ودعت الخطة جميع أصدقاء اليمن أن يدرك بأن اليمن خلال هذه الفترة وخلال المرحلة القادمة لن يتمكن بمفرده من التغلب على التحديات المتعددة التي يواجهها، كما أن نجاح العملية السياسية يتوقف على دعم المجتمع الدولي لليمن خلال الفترة المقبلة.

وأكدت أن اليمن يعول بشكل كبير على دعم الأشقاء والأصدقاء والمنظمات الأعضاء في مجموعة أصدقاء اليمن.

ودعت الخطة المجتمع الدولي لدعم جهود حكومة الوفاق في تنفيذ برنامجها الاقتصادي والأمني والسياسي وبناء قدرات الحكومة لتنفيذ أجندة الإصلاح الوطني ومؤسسة القرار في الدولة.

وأكدت الخطة على ضرورة توفير الدعم المباشر لعجز الموازنة، وهي قضية أساسية للحيلولة دون الوصول إلى حالة فشل الدولة ولتمكينها في نفس الوقت من تحسين أوضاع المواطنين وعدم وقف برنامجها الاستثماري، وتقديم الدعم اللازم لسياسة وبرامج مكافحة الفساد التي تنتهجها الحكومة ، وتمكين الحكومة ومؤسسات الدولة من بناء قدراتها الإدارية من خلال تقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة لبرامج التأهيل والتدريب وهيكلة الدولة والإدارة.

ودعت الخطة المجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم مادياً وفنياً لخطة إعادة هيكلة الجيش، زيادة دعم استراتيجية اليمن لمكافحة الإرهاب و زيادة دعم قوات مكافحة الإرهاب وخفر السواحل لمواجهة تحديات القاعدة والقرصنة.

وأكدت أن الشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون والدول الخمس دائمة العضوية ودول الاتحاد الأوروبي مثلت أنموذجاً يحتذى في بناء علاقة اتسمت بالثقة المتبادلة والحرص على مصلحة اليمن وإعطائه مقعد القيادة لإيجاد الحلول للأزمة السياسية.

ومن جانبه عرض وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد سعيد السعدي البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢ – ٢٠١٤ م المقدم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي الذي تناول الأزمات المتتالية التي واجهها الاقتصاد اليمني خلال السنوات القليلة الماضية و التحديات التنموية.

وتناول البرنامج أربعة مكونات رئيسية الأول الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني ، والذي استعرض المشهد السياسي والأمني منذ بداية عام ٢٠١١ وآثاره السلبية على تراجع حاد في المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية وتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية بدرجة غير مسبوقة، آذا تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى -٥،١٠٪ عام ٢٠١١.

ويمثل هذا المستوى من النمو الاقتصادي خسارة غير مسبوقة في تاريخ اليمن الاقتصادي منذ قيام الوحدة المباركة للجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠.

وارجع البرنامج ذلك إلى ركود وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية متأثرةً بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد وما صاحبها من أزمة للمشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء. إضافة إلى تعليق العديد من المشاريع الاستثمارية الوطنية والأجنبية التي كان مخطط إقامتها.

وأوضح البرنامج كما طال الدمار البنية التحتية من طرق وكهرباء والعديد من المنشآت الحكومية والخاصة.

فضلاً عن توجيه الدعوات للعصيان المدني وحالة الإضرابات في كثير من المرافق الإنتاجية والخدمية، والتي أثرت سلباً على معدل الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تدهور دخل الفرد ومستوى معيشته وعرض تدني الخدمات الأساسية للدولة والضعف الشديد في مستوى تغطية الخدمات الأساسية حتى قبل الأحداث الأخيرة، فالطاقة الكهربائية لا تغطي سوى ٤٢٪ من السكان، وتتوفر خدمات الأمن والقضاء والسلطة المحلية بنسبة ٣٥،٢٪ فقط. وتبلغ تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي من الشبكة العامة حوالي ٢٦٪ و ١٦٪ من السكان على التوالي.

وقال :" ازداد الوضع سوءاً منذ مطلع عام ٢٠١١، وخاصة بالنسبة لقطاع الكهرباء الذي مر بأسوأ مراحله بسبب أعمال التخريب التي تعرضت لها أبراج الكهرباء وخطوط النقل،وكذلك شحة المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء العاملة بالديزل والمازوت. مما أفضى إلى انقطاعات مستمرة للتيار الكهربائي وصل في بعض الأحيان إلى ٢٠ ساعة لكل ٢٤ ساعة، وفي بعض المناطق يستمر انقطاع الكهرباء لمدة أيام " .

وتناول المكون الاول ايضا تفاقم وضع الموازنة العامة التي اجهدتها احداث العام ٢٠١١ م وما افرزته تلك الاحداث وما نجم عنها من تراجع في الموارد الضريبية وخسارة لجزء كبير من العائدات النفطية بسبب تفجير أنبوب ضخ النفط الخام مارب – الحديدة و تعليق كثير من المانحين للقروض والمساعدات الخارجية.

والصعوبات التي واجهت الموازنة العامة في الوفاء بأجور ومرتبات موظفي الدولة. واضطرت لتبني مجموعة من السياسات المالية التقشفية التي كان لبعضها آثار قاسية على عملية التنمية ومستويات المعيشة، وخاصة تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام، وتقليص نفقات دعم المشتقات النفطية.

وأشار البرنامج إلى انه رغم تلك الإجراءات والتدابير التقشفية، زاد تفاقم عجز الموازنة العامة وأصبح من غير الممكن تمويله عبر أذون الخزانة. وتم اللجوء لتمويل العجز جزئياً من مصادر غير حقيقية، مما يترتب عليه مزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات وخسارة متسارعة لاحتياطيات النقد الأجنبي، ومن ثم تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع التضخم.

واضاف وخلال العام الجاري ٢٠١٢، تواجه الموازنة العامة مخاطر حادة بسبب النفقات الإضافية للمرحلة الانتقالية، وقطع أنبوب النفط الخام (مارب – رأس عيسى) والذي يقع خارج إطار سيطرة الحكومة ويندرج ضمن المماحكات السياسية والأعمال الإرهابية.

وأكد البرنامج أن مشكلة البطالة تعد إحدى أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني في البلاد خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بنسبة تبلغ ٥٢،٩٪ في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة، كما تبلغ نسبة ٤٤،٤٪ في الفئة العمرية (٢٥-٥٩).

وتناول المكون الثاني الأولويات العاجلة والتدابير والسياسات اللازمة لتجاوز التداعيات السلبية للمتغيرات المستجدة، تضع الحكومة على رأس أولوياتها استكمال الانتقال السلمي للسلطة واستعادة